اعتبرها مساساً به (مصر)، كما كان قد أوقف العمل بالتنسيق الاردني ـ الفلسطيني، عدا عن أن وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان لم يتبدل نحو الأحسن ؟

الخلافات مع مصر سحابة صيف

كان رد الفعل المصري على قرارات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني قاسياً، حيث أغلقت مصر مكاتب م.ت.ف. في القاهرة، لأنها اعتبرت، كما قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «أن المجلس الوطني الفلسطيني أساء الى مصر اساءة بالغة... ولم تكن مصر تستحق هذه الاساءة لمواقفها التاريخية من القضية الفلسطينية... ولكن هذا لا يمنع أن مصر ترعى القضية الفلسطينية، وتدافع عن حق الشعب الفلسطيني وايجاد حل عادل وشامل للقضية... ومصر متمسكة دائماً بحقوق الشعب الفلسطيني» (**الأهرام**، ١٩٨٧/٨/٢٢). ولا ترى م.ت.ف. ان قرارات المجلس الوطني قد أساءت الى مصر، حيث «لم ينتقد [المجلس] مصر رسمياً في أي وقت، بل انتقد سياسة كامب ديفيد بين مصر واسرائيل»، كما يقول رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٧/٨/٢)، «ولا يوجد في القرارات أي كلمة موجهة ضد مصر، لا اهانة ولا اساءة، وكيف نقبل على أنفسنا ان نشتم مصر أو أن نسبها أو أن نغمطها حقوقها وننكر دورها في القضايا العربية وفي القضية الفلسطينية ؟» (من مقابلة مع محمود عباس، **مصدر سبق ذكره**).

وقد ساهمت التصريحات الودية من قبل قادة م.ت.ف. خاصة تصريحات عرفات، واعلانه «انه مصري الهوى»، بتضييق شقة الخلاف، وعودة الاتصالات الرسمية بين الجانبين، اضافة الى أن موقف مصر من حق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤتمر الدولي للسلام لم يتبدل. فقد قال د. عبدالمجيد: «ان التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي هو من حق م.ت.ف. وعليها ان تختار ممثليها، وهي صاحبة الشأن في هذا... [و] اننا نتشاور مع الأخوة الفلسطينيين، ومع عدد كبير من الدول العربية... [لـ] اتخاذ موقف عربي موحد بالنسبة للقضية الفلسطينية» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٧/١٦). وفي هذا الاطار، أوفد الرئيس المصري، حسني مبارك، قبل أن يتوجه الى جنيف لحضور مؤتمر «الأونكتاد» مدير مكتبه، د. أسامة الباز، الى الاردن، الذي التقى في عمان وزير خارجية سوريا، اضافة الى المسؤولين الاردنيين «لبحث موضوع المؤتمر الدولي والتصور السوري له... [كما] بعث برسالة الى رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات دعاه فيها الى ضرورة ان تحدد المنظمة موقفها بدقة فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي... وقال... أنه في حال اعتذار المنظمة أو تأخرها في تحديد موقفها، فسوف يتم توجيه الدعوة الى ممثلين ينوبون عن الشعب الفلسطيني من الضفة والقطاع للمشاركة في المؤتمر الدولي» (عبدالهادي محفوظ ومصطفى بكري، **كل العرب**، باريس، العدد ٢٥٨، ١٩٨٧/٨/٥، ص ٢٢ ـ ٢٣). وفي ضوء ذلك، أوفد عرفات مستشاره السياسي، هاني الحسن، الى القاهرة، حيث «أبلغ الرئيس مبارك بالرؤية الفلسطينية الخاصة بعقد المؤتمر الدولي... [التي] تمثلت في نقطتين: الأولى، ان المنظمة تميل الى المشاركة في المؤتمر بوفد مستقل، ولكنها يمكن ان تشارك ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، في حال ارتأت الأطراف العربية الأخرى ذلك؛ الثانية، ان المنظمة توافق على القرار ٢٤٢، ولكنها ترى ان يتضمن نصاً يؤكد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**). وكان الرئيس المصري متجاوباً مع الموقف الفلسطيني. فقد قال هاني الحسن: «بصدد المؤتمر الدولي، هناك أربعة مسائل شكلت خلافاً دائماً، هي المؤتمر كإطار، والمؤتمر كأساس، وهنا يأتي موضوع القرار ٢٤٢، والصلاحيات، والأطراف المشاركة. لقد ناقشت هذه المواضيع الأربعة، وهناك اتفاق فلسطيني ـ مصري على أن المؤتمر الدولي هو الاطار الوحيد الآن لوضع تسوية للشرق الاوسط؛ وبالنسبة الى الصلاحيات، فاننا متفقون مع مصر على ممارسة أقصى أنواع الضغط على الاتحاد السوفياتي، كي يبقى متمسكاً بمسألة الصلاحيات، لأنه كلما كان للمؤتمر صلاحيات فعالة، كان الكاسب الأكبر هو العرب... أما في صدد الأساس، فان القرار ٢٤٢ تم تجاوزه من قبل المنظمة؛ فهنالك قناعة تامة لدى اوروبا، وقناعة تخجل الولايات المتحدة الأميركية من اعلانها... وهي ان م.ت.ف. لا يمكن أن تقبل ٢٤٢ كأساس للمؤتمر الدولي... ولذلك بدأ الحديث